النخبة الاقتصادية المواطنة وإنجاح النموذج التنموي الجديد بالمغرب

حسن أحكيم
باحث في سلك الدكتوراه– جامعة محمد الأول بوجدة
المغرب

تعد المواطنة أساس الاجتماع المدني والسياسي، وتشكل إحدى الأسس الرئيسية للمجتمعات الحديثة. وإذا كان تعريفها، يثير عدد من الإشكاليات المرتبطة بالقانون والهوية، فإننا نجد في معجم « Le petit larouusse » أن المواطن يعني عضو في دولة يتمتع بحقوق مدنية وسياسية، وتفرض عليه بالمقابل واجبات[1]. فهذا التعريف يربط المواطنة بالدولة، وبالإطار القانوني الذي يحدد الحقوق والواجبات.

وتعود الجذور الأولى لتحديد المواطنة إلى المجتمع الأثيني في إطار المدينة الدولة، حيث تم ربط المواطنة بالحق في المشاركة في الشأن العام، فالمواطنون هم الذين يحق لهم المشاركة في الوظائف السياسية، والوظائف المدنية، ولا يحق لباقي الفئات الأخرى المشاركة في القرارات السياسية، ذلك أن المجتمع الأثيني تبنى مفهوما ضيقا للمواطنة، حيث العبيد والنساء، والأجانب كانوا محرومين من حقوق المواطنة والمشاركة في الشأن العام[2].

أما المواطنة الحديثة، فإنها لم تبرز إلا مع الثورات السياسية في العالم الغربي، لاسيما في أمريكا الشمالية مع ثورة التحرر من الاستعمار البريطاني وظهور الدساتير المكتوبة للولايات الأمريكية انطلاقا من دستور فرجينيا لسنة 1776 [3]. وكذا مع دستور الولايات المتحدة الأمريكية عام 1787 الذي جاء بمجموعة من البنود المتعلقة بحقوق وواجبات المواطنين، وكذلك مع الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان والمواطن في 26 غشت 1789 ومع دستور الثورة الفرنسية في 1791.

إن المواطنة ترتبط في الدولة الحديثة بالقانون، ولكن هذا الأخير ليس إطارها الوحيد، إذ إنها تتجسد بالإضافة إلى مجموعة من الحقوق والواجبات، كالحقوق المدنية والحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة من الواجبات كاحترام القانون، وتأدية الواجبات العسكرية كالخدمة العسكرية والدفاع عن الوطن، وتأدية الضرائب، والالتزام بالقوانين الانتخابية.. إلخ، فإنها تتجلى أيضا في مجموعة من القيم المشتركة قوامها احترام الممتلكات العامة وحمايتها، والانخراط في تحقيق المصلحة العامة، والمشاركة في الأعباء الوطنية والتضحية من أجل الجماعة والدولة وعدم التمييز وازدراء المواطنين والجماعات[4].

وبذلك، فإن المواطنة لا تقتصر على فئة من المواطنين دون أخرى، وإنما تهم جميع الفئات الاجتماعية. وباعتبار إمكانيات المشاركة في الشؤون العامة التي تتوافر لدى المواطنين متفاوتة، والإمكانيات الاقتصادية تتفاوت من فئة إلى أخرى، فإن الفئات الاجتماعية التي تتيح لها إمكانياتها فرص المشاركة بشكل أكبر فيما يتصل بالمواطنة، تتعاظم مسؤوليتها في هذا الإطار.

ومن ثم، فإن النخبة الاقتصادية في الدولة يفترض فيها المشاركة بشكل أكبر في تحمل الأعباء الوطنية، وفي تأدية الضرائب والمساهمة في التنمية الاقتصادية نتيجة دورها الريادي في هذا المجال، باعتبارها فئة قليلة العدد متفوقة في المجال الاقتصادي وتملك وسائل وموارد وإمكانيات تتيح لها احتلال مواقع التأثير ليس في المجالين الاقتصادي والمالي فقط، وإنما في المجالات السياسية والاجتماعية.

وإذا كانت العديد من الدراسات تربط بين الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية، ذلك أن القيم التي دافعت عنها الرأسمالية؛ من حرية الفردية، والحق في الملكية الفردية والتنافس الاقتصادي، والابتكار في المجال الاقتصادي، وأهمية تنظيم المقاولات الاقتصادية، كانت من بين العوامل التي ساهمت في نشأة وتطور الديمقراطية في الدول الغربية.. فإنه يمكن التأكيد على أهمية النخبة الاقتصادية المواطنة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم المساهمة في بناء الديمقراطية.

ولكون المغرب يعرف نقاشا كبيرا حول سبل تنزيل النموذج التنموي الجديد، فإنه يمكن تناول الإشكالية التالية، **إلى أي حد يمكن أن تساهم النخبة الاقتصادية المغربية في تحقيق النموذج التنموي الجديد؟**

أولا: خصائصها النخبة الاقتصادية المواطنة

يقصد بالنخبة الاقتصادية المواطنة مجموعة الأفراد المتميزين في المجال الاقتصادي، والذين يعكسون قيم الشفافية والمسؤولية الاجتماعية، والتزامهم بالتنمية وقيم المواطنة، لذلك، فهذه النخبة لا تسعى فقط إلى تحقيق الربح، وإنما إلى جانب ذلك تنخرط في مشاريع اجتماعية وبيئية.

وتتميز النخبة الاقتصادية المواطنة بمجموعة من الخصائص، يمكن التأكيد على ما يلي:

– خضوعها في تعاملاتها الاقتصادية والاستثمارية للقانون ودفاعها عن دولة الحق والقانون، وما يعني ذلك من الإيمان بحقوق العمال في احترام ساعات العمل القانونية، والتعويضات العائلية، وتقدير الكفاءة، واحترام الحقوق النقابية، وتعزيز المساواة بين الجنسين.

– الالتزام بشروط تحقيق التنمية المستدامة من خلال ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والمالية، وتبني إجراءات الحفاظ على البيئة في مقاولاتها، والانخراط في مشاريع الاستدامة.

– الالتزام بالشفافية والدفاع عن النزاهة في أعمالها الاستثمارية والمقاولاتية وسلوكها، والمساهمة في المشاريع المحققة للحكامة الاقتصادية والمعززة لها[5].

– تشبع أفراد النخبة الاقتصادية المواطنة بالمسؤولية الاجتماعية، وتترجم في انخراطهم في مشاريع اجتماعية غير ربحية، وربط مقاولاتهم بمحيطها الاجتماعي من خلال احترام خصوصية البيئة المحيطة، وقيم المجتمع الذي تشتغل في وسطه، والمساهمة في مشاريع تعليمية وصحية وترفيهية.

فالنخبة الاقتصادية المواطنة لا تنظر فقط إلى نسبة أرباحها ومراكمتها، وإنما النخبة المواطنة هي تلك النخبة المسؤولة اجتماعيا، حاضرة في المشاريع الاجتماعية والخيرية، مساهمة في التعليم والثقافة والصحة، والمحافظة على البيئة إلى جانب التشغيل والحركية الاقتصادية.

ثانيا: أهمية النخبة الاقتصادية المواطنة في تحقيق التنمية

تثبت العديد من الدراسات أن كلما كان هناك احترام المقاولين والمستثمرين للحقوق بصفة عامة وحقوق العمال بصفة خاصة، كلما كان ذلك مؤثرا في سلوك العمال داخل المقاولات وخارجها. ويظهر ذلك على عدة مستويات:

1: على مستوى الإنتاج: حيث احترام الحقوق يشعر العمال بانتمائهم إلى المقاولة وجزء منها، وهو ما يجعلهم حريصين على تطوير المقاولة وإنتاجها، والابتعاد على كل مظاهر الغش والتحايل في الشغل.

2: على مستوى المجتمع: إن الاحترام والتقدير والمساواة التي يتلقاها العامل داخل المقاولة، تعزز فيه احترامه لذاته وللآخرين على مستوى المقاولة وعلى مستوى المجتمع، وتجعل منه فردا مؤمنا بأهمية التنظيم، والكفاءة، وأهمية احترام الآخرين في سلوكه الاجتماعي.

فاحترام النخبة الاقتصادية المواطنة لحقوق العمال يساهم في جعل هؤلاء قادرين على المساهمة في الحياة الاجتماعية بشكل إيجابي، من خلال سلوكات تحترم القانون، وتحترم التعددية، ولا تلجأ إلى العنف[6].

3: على المستوى السياسي: إن احترام الحقوق من طرف أرباب العمل يساهم في تعزيز الحق في الإضراب وممارسته في ظروف تحترم المعايير القانونية، كما يساهم في جعل العمال يؤمنون بأهمية تحقيق المطالب على المستوى السياسي من خلال التنافس بين الأحزاب، وعبر مختلف

أساليب المشاركة السياسية[7]. إذ إن الاقتناع بأهمية القانون داخل المقاولة، وبأهمية الطرق السلمية وفعاليتها في تحقيق المطالب، يساهم في اكتساب العمال لثقافة المشاركة السياسية السلمية[8].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن قيم المواطنة التي يتصف بها أفراد النخبة الاقتصادية المواطنة، تجعل سلوكهم السياسي يتصف باحترام القواعد الديمقراطية، من تعددية وتنافس سياسي نزيه، وعدم الاستغلال المفرط للسلطة السياسة في المجال الاقتصادي.

ثالثا: واقع النخبة الاقتصادية في المغرب

منذ تقرير البنك الدولي الشهير سنة 1995 حول القطاعات الوطنية التي تعرف عوائق كبرى تعرقل تحقيق التنمية والذي شخص فيه بطلب من الملك الحسن الثاني، اختلالات ثلاثة قطاعات أساسية، وهي الإدارة والتعليم والاقتصاد الوطني توالت التقارير المشخصة للاقتصاد الوطني ودور رجال الأعمال المغاربة في ذلك، كما توالت الدراسات الكاشفة عن مواطن ضعف الاقتصاد الوطني. ومن جملة المعيقات التي تحد من التنمية الاقتصادية في المغرب، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

– اتساع قاعدة الاقتصاد غير المهيكلة:

إذ بالرغم من الاصلاحات التي قامت بها الحكومات المغربية لهيكلة الاقتصاد الوطني وتشجيع المقاولات على احترام القانون وتحفيزها على الهيكلة، إلا أن ظاهرة الاقتصاد غير المهيكل ما زالت مستفحلة في المغرب، حيث إن نسبة "العمل غير الرسمي" في المغرب حسب البنك الدولي تبلغ حوالي 77,3% سنة 2023 [9]. ودون شك، فإن استمرار هذه الظاهرة يحرم خزينة الدولة من موارد مالية مهمة، كما يحرم العديد من العمال من حقوقهم المشروعة، إضافة إلى تأثيره السلبي على المقاولات المهيكلة.

وقد عبر المواطنون والفاعلون المدنيون والاقتصاديون للجنة الاستشارية للنموذج التنموي عن ضعف آليات تقنين الأنشطة الاقتصادية[10].

– التداخل بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية:

إن التنمية الاقتصادية تحققت في البلدان الغربية بفضل الفصل بين الثروة والسلطة السياسية، وذلك من خلال العديد من الآليات، فالجمع بين السلطتين تعني تركيز المال والسلطة السياسية في أيدي فئة مهيمنة على أهم القطاعات الحيوية داخل الدول[11].

وبالرغم من الإصلاحات السياسية والحقوقية والاقتصادية التي انخرط فيها المغرب منذ التسعينيات من القرن الماضي، وبالرغم من تسريع وثيرة هذه الإصلاحات في العقد الأخير إلا أن استمرار هذه الظاهرة ما زال ملاحظا. فالباحث الاقتصادي المغربي والوزير السابق محمد سعيد السعدي أشار – على سبيل – إلى تحول يعرفه البرلمان المغربي متمثل في تزايد عدد مدراء الشركات والمنعشين العقاريين وكبار الفلاحين، وتزايد عددهم في الولايات التشريعية الحالية[12].

ويؤدي هذا التداخل إلى استفادة مقاولات بامتيازات غير مشروعة[13]. وتركيز التحفيزات في قطاعات دون أخرى، وتخصيصها لفئات دون أخرى، كما يؤدي إلى التأثير في قواعد اللعبة الاقتصادية، وتراجع الثقة في الإدارة[14].

وجدير بالإشارة إلى أن هذا التداخل بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية ظاهرة يعرفها المغرب منذ الاستقلال، ورافقت جل الاصلاحات الاقتصادية والزراعية التي عرفها المغرب، ولم يتمكن الاقتصاد الوطني من التخلص منها[15].

– ضعف استثمار النخبة الاقتصادية في الأنشطة المنتجة:

تهيمن على الاقتصاد الوطني ظاهرة توجه النخبة الاقتصادية الوطنية إلى الاستثمار في القطاعات المربحة، مقابل العزوف عن الاستثمار في الأنشطة المنتجة والأنشطة التي تتطلب المخاطرة والمغامرة والابتكار[16].

فالنخبة الاقتصادية المغربية استئنست بمراكمة الأرباح السريعة، والتهرب الضريبي، والارتكان إلى الاستثمار في القطاعات الآمنة، كقطاع العقار والتأمينات، والقطاع الفلاحي، خاصة الموجه للتصدير.

وهذه الظاهرة ليست جديدة في المغرب، فالأكاديمي المغربي عبد العزيز بلال كان قد سجل على مستوى الإنتاج الوطني والتنمية الوطنية أنها لا تزال "مطبوعة بغياب الصناعات الأساسية، وهشاشة الزراعة (...) وإعادة إنتاج نفس التشكيلة العامة للناتج الداخلي الخام..."[17].

لكون القطاع الخاص الوطني تهيمن عليه الشركات الكبرى، فإن توجهاتها تنصب على القطاعات المربحة وتتقن هذه العملية بشكل جيد[18]، وتترك المجالات التي تتطلب استثمارات طويلة الأمد أو تحمل احتمالات الخطورة، إما للدولة أو القطاع الخاص الأجنبي؛ ومثل هذه المقاولات تراكم أرباح طائلة وسريعة، وتستفيد من امتيازات ضريبية وعقارية وقانونية مهمة وكبيرة.

وهذا عكس الوضعية التي تعرفها المقاولات المتوسطة والمقاولات الصغرى التي تعاني من صعوبة استفادتها من الامتيازات الاستثمارية التي تمنحها الحكومة، وصعوبة حصولها على العقار اللازم لإقامة مشاريعها وتوسعتها.

– استمرار الطابع المغلق للاقتصاد الوطني:

وذلك نتيجة هيمنة منطق الربح والمصالح، واستمرار إجراءات حماية الامتيازات، وهو ما يؤثر على ولوج فاعلين جدد إلى السوق الاقتصادية الوطنية[19]. لاسيما أن إجراءات ضبط الممارسات الاقتصادية ما زالت ضعيفة في المغرب، مما يؤدي إلى نمو حالات الاحتكار والممارسات المنافية للمنافسة، بشكل يقصي الفاعلين الاقتصاديين الجدد من دخول السوق الوطنية[20]. وهو ما يحرم الاقتصاد الوطني من المنافسة الشريفة بين المستثمرين، ويعمق الفوارق بين النخبة الاقتصادية المهيمنة وباقي الفئات الاجتماعية. حيث إن هذه النخبة تملك وسائل الإنتاج وتهيمن عليها وتستفيد من المضاربة، ومن نظام ضريبي غير عادل. وهو ما يجعلها الفائض الاقتصادي يمتص من طرف الأقلية، "ويغذي توسع الاستهلاك الباذخ والمضاربة أكثر من تغذيته لتراكم الرأسمال في القطاعات المنتجة"[21].

– قطاع بنكي غير مشجع:

يعرف النظام المالي المغربي ظاهرة غير مشجعة على الاستثمار، إذ إن القطاع البنكي يمنح فقط 15% من القروض المخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وهي نسبة ضئيلة لا تساهم في تعزيز دور المقاولات المتوسطة والصغرى في تحقيق التنمية وتوفير فرص الشغل. في حين يحابي هذا النظام المجموعات الاقتصادية الكبرى، ويقدم لها 85% من القروض[22].

– معيقات وصعوبات تواجه المقاولات المتوسطة والمقاولات الصغرى:

تشتكي هذه المقاولات أساسا من الصعوبات المتعلقة بتعقيد المساطر الإدارية، وانتشار الفساد، واستمرار طول آجال الأداء، وحجم المراقبة الضريبية بشكل يزيد من تفاقم عدم التوازن بين المقاولات الكبرى والمقاولات المتوسطة والصغرى، ويجعل التنافس بين النوعين على مستوى الصفقات العمومية شبه مستحيل، إضافة إلى طول آجال البت في النزاعات القضائية المتعلقة بالاستثمار.

كما تتأثر المقاولات الخاصة المغربية بتقلبات مناخ الاستثمار الذي يضرب المقاولات ومبادراتها. إذ إن ضبابية الرؤية وضعف الثقة، يطرح صعوبات جمة أمام المقاولين خاصة الجدد[23]. حيث يبقى "الخوف من الفشل" مؤثرا في المبادرات الاستثمارية للمقاولين المغاربة، فعبارة صحيح

أملك الامكانيات للاستثمار، ولكن أشد ما أخافه هو عدم تمكني من النجاح والاستمرار، تبقى من العبارات المتداولة والمنتشرة لدى المقاولين الصغار والمتوسطين، وكذلك المقاولين المبتدئين.

في هذا الإطار أكد المرصد العالمي لريادة الأعمال (Global Entrepremeur ship Monitor) من خلال مؤشر "الخوف من الفشل" إلى أنه خلال الفترة 2015-2019 عبر أزيد من 47% من المغاربة الذين يرون أن هناك إمكانية حقيقية لإطلاق مقاولاتهم الخاصة أنهم يخافون من عدم تمكنهم من ذلك بسبب خوفهم من الفشل، في حين أن المتوسط أو المعدل المتوسط المستخلص[24] ، من خلال عينة تضم 50 بلدا، لا يتجاوز 37%؛ أي أن الخوف من الفشل في المغرب يسجل زيادة 10% مقارنة بالمعدل المتوسط في هذه البلدان.

وتبعا لذلك نجد دور محدود لمساهمة القطاع الخاص في التنمية نتيجة طبيعة القطاع الخاص وهيمنة المجموعات المالية الكبرى، ونتيجة الأوضاع التي تعرفها المقاولات المتوسطة والصغرى، فالقطاع الخاص لا يقوم بدوره في التنمية الاقتصادية، إذ إنه لا يساهم إلا بالثلث في الاستثمار مقابل الثلثين للاستثمار العمومي من خلال الميزانية العامة، والجماعات المحلية، والشركات العمومية[25].

رابع: في الحاجة إلى نخبة اقتصادية مواطنة لإنجاح النموذج التنموي الجديد

تبعا لأهمية النخبة الاقتصادية المواطنة في تحقيق التنمية المستدامة، ونظرا للعديد من الملاحظات المسجلة على القطاع الخاص الوطني، سواء من قبل التقارير الدولية أو التقارير الوطنية، من قبيل:

- هيمنة الطابع العائلي على المقاولات الوطنية؛
- انتشار كبير للقطاع غير المهيكل؛
- استفحال الممارسات الريعية في المجال الاقتصادي؛
- استمرار العديد من المقاولات المغربية في عدم التصريح بالموظفين والعمال في صناديق الضمان الاجتماعي؛
- عدم إيلاء أغلب المقاولات الاقتصادية لأهمية كبيرة للالتزام بالقانون والمسؤولية الاجتماعية.

ونظر للعديد من الإكراهات التي يعرفها مناخ الأعمال والاستثمار في المغرب من قبيل: تقييد المساطر الإدارية، وانتشار الفساد، وطول آجال الأداء، وعدم التوازن بين المقاولات الكبرى والمقاولات المتوسطة والصغرى.

فإن إنجاح النموذج التنموي الجديد يتطلب تعزيز قيم المواطنة لدى النخبة الاقتصادية المغربية، وضرورة اتساع قاعدتها، فبالعودة إلى تقرير النموذج التنموي نجد أنه يربط تحقيق أهدافه بالمساهمة الفعالة للقطاع الخاص. ومن أهم ما يؤكد عليه التقرير يمكن الإشارة إلى ما يلي:

1- يسجل تقرير النموذج التنموي ضعف مساهمة النخبة الاقتصادية المغربية في هيكلة المقاولات والعمل، إذ إن نسبة العمل المهيكل المأجور ضمن الشغل لا يتعدى نسبة 41%. وإذا كان النموذج التنموي الجديد يضع ضمن أهدافه لسنة 2035 الوصول إلى نسبة 80% في هذا المؤشر، فإن الأمر يتطلب نخبة اقتصادية مواطنة مساهمة في هيكلة الاقتصاد[26].

2- يضع تقرير النموذج التنموي الجديد، خمسة مبادئ مشتركة للعمل بين الفاعلين لتحقيق التنمية، ونجده في المبدأ الخامس يؤكد على استدامة الموارد ونجاعة تدخلات الفاعلين؛ الاستدامة البيئية والمالية، كما يؤكد على أهمية المحافظة على الموارد الطبيعية والمالية للأجيال المقبلة. ولعل المسؤولية هنا مشتركة بين مختلف الفاعلين ومن بينهم النخبة الاقتصادية، إذ إن الاستعمال المعقلن للموارد وترشيد استخدامها والمحافظة عليها، يرتبط بشكل كبير بالمقاولات الاقتصادية، ومن ثم، فإن توفر المغرب على نخبة اقتصادية مواطنة مهم في هذا المجال.

3- إن تحقيق النموذج التنموي الجديد يتوقف على التزامات الفاعلين، ومن بينهم القطاع الخاص، إذ إن إنجاح النموذج التنموي الجديد يتوقف على مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة.

لذلك يشدد التقرير على ضرورة وجود "قطاع خاص قوي وجريء متشبع بروح المبادرة ومنفتح لتحمل المخاطر وقادر على تعبئة الفرص الاقتصادية الجديدة"[27].

إن إنجاح النموذج الجديد يتطلب توسيع قاعدة النخبة الاقتصادية المواطنة بشكل يجعلها مساهمة بمسؤولية في جهود الإدماج والحماية الاجتماعية. فكلما اتسعت دائرة النخبة الاقتصادية المواطنة، وتزامن اتساعها مع الحكامة الاقتصادية، أدى ذلك إلى تراجع اقتصاد الريع، والتواطؤ الاقتصادي، ومواكبة الأرباح غير المشروعة.

5- يؤكد تقرير النموذج التنموي الجديد على ضرورة مساهمة كل المواطنات والمواطنين في التنمية الوطنية، وذلك من خلال المشاركة والولوج المتكافئ إلى الفرص الاقتصادية[28]. ولعل تحقيق هذا الهدف يتطلب وجود نخبة اقتصادية مواطنة تحترم حرية التنافس وتحترم القوانين.

6- إن إنجاح النموذج التنموي الجديد يتطلب الوصول إلى نسبة نمو اقتصادي تفوق 6% في المتوسط[29]، لذلك فإن بلوغ هذا المعدل لا يمكن أن يتحقق دون مساهمة فعالة للقطاع الخاص، وتبرز ها هنا أهمية تشبع النخبة الاقتصادية الوطنية بقيم المواطنة والمسؤولية.

7- يسجل تقرير النموذج التنموي الجديد أن الاقتصاد المغربي يتسم بنقص على مستوى ريادة الأعمال في الأنشطة المنتجة والمبتكرة نتيجة ثقافة تدبيرية لا تشجع على المجازفة، لذلك فالحاجة إلى نخبة اقتصادية مواطنة تعد مهمة لتجاوز هذه الوضعية.

ونتيجة لذلك، يؤكد تقرير النموذج التنموي على مهمة الدولة والقطاع العام في تحفيز المبادرة الخاصة، ويراهن النموذج التنموي على أهمية المقاولات العمومية في تحسين التنافسية، ودعم القطاع الخاص[30]. ويقترح النموذج التنموي الجديد، خمسة خيارات استراتيجية: لتحسين القطاع الخاص والمقاولات الاقتصادية.

"- تأمين المبادرة الخاصة بهدف القضاء على كل العوائق التنظيمية والحواجز الإدارية واقتصاد الريع؛

- توجيه الفاعلين الاقتصاديين نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة بواسطة منظومة متكاملة للدعم والتحفيز؛

- إحداث صدمة تنافسية قصد تخفيض تكاليف عوامل الإنتاج وتحسين جودتها؛

- وضع إطار ماكرو اقتصادي في خدمة التنمية؛

- بروز الاقتصاد الاجتماعي كدعامة جديدة للتنمية"[31].

الهوامش:

[1] - بالاعتماد على محمد سعدي، مدخل إلى العلوم السياسية. دراسة في الأصول النظرية، مطبعة أنفو برانت، فاس، الطبعة الأولى، 2014، ص.109.

[2] - راجع:

- محمد سعدي، مدخل إلى العلوم السياسية. دراسة في الأصول النظرية، مرجع سابق، ص. 110.

- محمد الرضواني، مدخل إلى القانون الدستوري، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الخامسة، 2020، ص. 132

[3] - محمد الرضواني، مدخل إلى القانون الدستوري، مرجع سابق، ص.57.

[4] - راجع:

– أحمد محمد الكبسي، المواطنة الوحدة الوطنية مفاهيمها وأبعادها، في مؤلف جماعي، المواطنة والوحدة الوطنية بالوطن العربي، من منشورات جامعة القاضي عياض، مراكش، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2010، ص ص. 8- 9.

– عبد المالك الوزاني، المواطنة في الوطن العربي بين الهوية والبناء الديمقراطي، في مؤلف جماعي، المواطنة والوحدة الوطنية بالوطن العربي، مرجع سابق، ص ص. 35-37.

– محمد سعدي، مدخل إلى العلوم السياسية. دراسة في الأصول النظرية، مرجع سابق، ص. 113.

[5] – راجع في هذا المعنى:

– محمد الرضواني، الحداثة السياسية في المغرب. إشكالية وتجربة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، 2020، ص ص. 109- 110.

[6] – راجع في هذا المعنى:

– محمد الرضواني، الحداثة السياسية في المغرب. مرجع سابق، ص ص. 109- 110.

[7] – محمد بردوزي، التحول الديمقراطي سياسيا ومجتمعيا، تناغم أم تنافر؟ في مؤلف جماعي: الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب، من منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، مطبعة المعراف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2000، ص. 116.

[8] – محمد بردوزي، التحول الديمقراطي سياسيا ومجتمعيا، تناغم أم تنافر؟ في مؤلف جماعي: الديمقراطية والتحولات الاجتماعية، مرجع سابق، ص. 116.

[9] -https://www.hespress.com/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%.

[10] – اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد. تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه الاحتماعي– التقرير العام، الرباط، أبريل 2021، ص ص. 20- 21.

[11] – محمد الرضواني، مدخل إلى القانون الدستوري، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة السادسة، ص. 148.

[12] – محمد سعيد السعدي، حوار مع أسبوعية الأيام، العدد 979، 17 فبراير 2022، ص.9.

[13] – اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد. مرجع سابق، ص. 20.

[14] – نفسه، ص. 21.

[15] – عبد العزيز بلال، التنمية والعوامل غير الاقتصادية، ترجمة نور الدين سعودي، من منشورات مركز الدراسات والأبحاث عزيز بلال، مطبعة دار المناهل، الرباط، الطبعة الأولى، 2020، ص ص .73-74.

[16] – محمد سعيد السعدي، حوار مع أسبوعية الأيام، مرجع سابق، ص.9.

[17] – عبد العزيز بلال، التنمية والعوامل غير الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 73.

[18] – محمد سعيد السعدي، حوار مع أسبوعية الأيام، مرجع سابق، ص.9.

[19] – اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد. مرجع سابق، ص. 29.

[20] – نفسه، ص ص. 29- 30.

[21] – عبد العزيز بلال، التنمية والعوامل غير الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 74.

[22] – محمد سعيد السعدي، حوار مع أسبوعية الأيام، مرجع سابق، ص.10.

[23] – المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2019، الرباط، ص. 16.

[24] – نفسه.

[25] – محمد سعيد السعدي، حوار مع أسبوعية الأيام، مرجع سابق، ص.10.

[26] – اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد. مرجع سابق، ص. 53.

[27] – نفسه، ص.63.

[28] – نفسه، ص. 71.

[29] – نفسه، ص. 74.

[30] – اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد. مرجع سابق، ص. 75.

[31] – نفسه، ص. 77. ولمزيد من المعلومات راجع المرجع نفسه، ص ص. 80- 90.